

ISSN 2318-9118 مارس/آذار 2019

العدالة المالية في البرازيل: الضرائب كأداة من أجل المساواة

لوانا باسوس، جامعة فلومينينس الفدر الية (UFF)

يدور النقاش حول الضرائب في البرازيل منذ فترة طويلة حول القضايا المتعلقة بالأعباء الضريبية والكفاءة والقدرة التنافسية والبساطة. وعلى الرغم من المشكلات المالية الأخيرة ووجود فهم أفضل لتركيز الدخل والثروة الوطنية، فإن أهمية وجود نظام ضريبي تصاعدي كأداة لمكافحة عدم المساواة لا يزال يتمتع بمساحة ضئيلة في مناقشات وسائل الإعلام الرئيسية. يرجع التركيز التقليدي للجدل البرازيلي حول العبء الضريبي إلى حقيقة أن الدولة تفرض نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي - حوالي 32 في المائة في عام 2016 - كضرائب. وهذا يميز البرازيل عن غيرها من البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة: عبء الضرائب هو واحد من أعلى النسب في أمريكا اللاتينية، بل يعد أيضاً أكبر من بعض البلدان المتقدمة، مثل إسبانيا وكندا.

هناك مشكلة أخرى تتعلق بعبء الضرائب غير المتناسب في البرازيل مقارنة بمستوى دخلها وتنميتها وهي مشكلة عدم المساواة المالية. ففي حين أن النظام الضريبي البرازيلي هو نظام تراجعي فيما يتعلق بتكوين إيراداته، فهو يعد أيضاً نظام محايد من وجهة نظر التوزيع، مع مراعاة الجوانب المنهجية الأخرى في الأدبيات المتخصصة. وتعزز هذه العوامل من الاستنتاج الذي لا لبس فيه بأن النظام الضريبي البرازيلي لديه إمكانات محدودة في مكافحة عدم المساواة، التي تعد واحدة من أكبر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

ديناميكيات تركيز رأس المال في القرن العشرين كما حللها بيكيتي (4014) اثارت الجدل العالمي المحيط بفرض الضرائب على أغنى الناس والحاجة الملحة لكي تعمل الدولة للحد من تركيز الدخل والشروة. وفي البرازيل، اكتسبت موضوعات عدم المساواة الضريبية والسبل الممكنة للحد من تركيز الثروة والدخل مزيدًا من الجاذبية. كوسيلة ممكنة لتحقيق العدالة الاجتماعية، يبدو أن الإصلاح الضريبي لتخفيف العبء على أفقر السكان وزيادة الإيرادات من خلال فرض المزيد من الضرائب على الأغنياء ضروري لتحقيق ما نفهمه على انه "العدالة المالية". وعلاوة على ذلك، ضوء نتائجه الممكنة.

لذلك، فإن هدف بحثنا (باسوس وجويديس وسيلفييرا 2018) هو توضيح النقاش حول أهمية العدالة المالية في تعزيز العدالة المالية وسبل تحقيقها. وقد أجرت الدراسة تحليلًا مستفيضًا للنظام الضريبي البرازيلي والأدبيات الموجودة حول كفاءته وقدرته على التوزيع.

تشير الأسئلة التي أثيرت في البحث إلى العديد من أوجه عدم المساواة في النظام الضريبي البرازيلي، والتي تتراوح من الحجم الضخم للضرائب غير المباشرة إلى العيوب في الضرائب المباشرة - مثل ايلاء الاهتمام الشديد لقدرة الأفراد على المساهمة والذي يتضح من انخفاض معدل فرض الضرائب عند ارتفاع الدخول و على مكاسب رأس المال و على الثروة المتراكمة.

ومن أجل زيادة الكفاءة وتفضيل النمو الاقتصادي، نوصي بإجراء تغييرات في الضرائب الخاصة بالرواتب وفرض الضرائب على السلع والخدمات من خلال إدخال ضريبة القيمة المضافة (VAT). ونقترح خمس طرق لتعزيز العدالة والإنصاف الماليين هي: تخفيض الضرائب غير المباشرة والتغييرات في معدلات وحدود ضريبة الدخل الشخصية وإعادة فرض الضرائب على الأرباح وتنظيم الضريبة على الثروات كبيرة وزيادة الإنفاق الاجتماعي.

وتعد الخدمات والمزايا التي يوفرها الإنفاق الاجتماعي مبادرة توزيعية مهمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويمكّن الإنفاق الاجتماعي من زيادة دخل الأسرة النهائي وتحسين نوعية الحياة والرفاه العام ويحدث كل ذلك بشكل سريع كنتيجة لزيادة الانفاق الاجتماعي. ومن خلال تعزيز القدرات فإنه يسهل بشكل غير مباشر الوصول إلى سوق العمل بطريقة أقل هشاشة وذات دخل العالى.

في ضوء ذلك، يُفهم الإنفاق الاجتماعي على أنه أداة يمكن استخدامها لمعالجة التباينات الاجتماعية التي لا تعد ولا تحصى والتي تميز البرازيل. فمن خلال الاستثمار في السياسات الاجتماعية، يمكن للدولة تعزيز توزيع الدخل بشكل أفضل وتوفير المزيد من الفرص، وكذلك توصيل مجموعة واسعة من الخدمات الأساسية للمجتمع.

في ضوء السيناريو الملح للأزمة الاقتصادية والمالية الحالية في البرازيل، يجب أن نستمر في تسليط الضوء على أوجه القصور والامتيازات غير المبررة المضمنة في السياسات المالية ودفع المجتمع نحو المطالبة بالإصلاح الضريبي الذي يعزز الكفاءة دون إغفال الإنصاف في النظام، وذلك إذا كان الهدف العام هو تحسين مستويات معيشة الغالبية العظمى من العمال في البلاد.

لمراجع:

Passos, L., D. R. Guedes, and F. G. Silveira. 2019. "Fiscal Justice in Brazil: Pathways to Progress." IPC-IG Working Paper 180. Brasília: International Policy Centre for Inclusive Growth.

Piketty, T. 2014. O Capital no Século XXI. Rio de Janeiro: Intrínseca.